

تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية

إطلاق الموقع الإلكتروني للبوابة الحكومية للخريطة الإستثمارية

للمناطق الصناعية لتوفير مناخ جاذب للإستثمار وتحقيق التنمية المستدامة

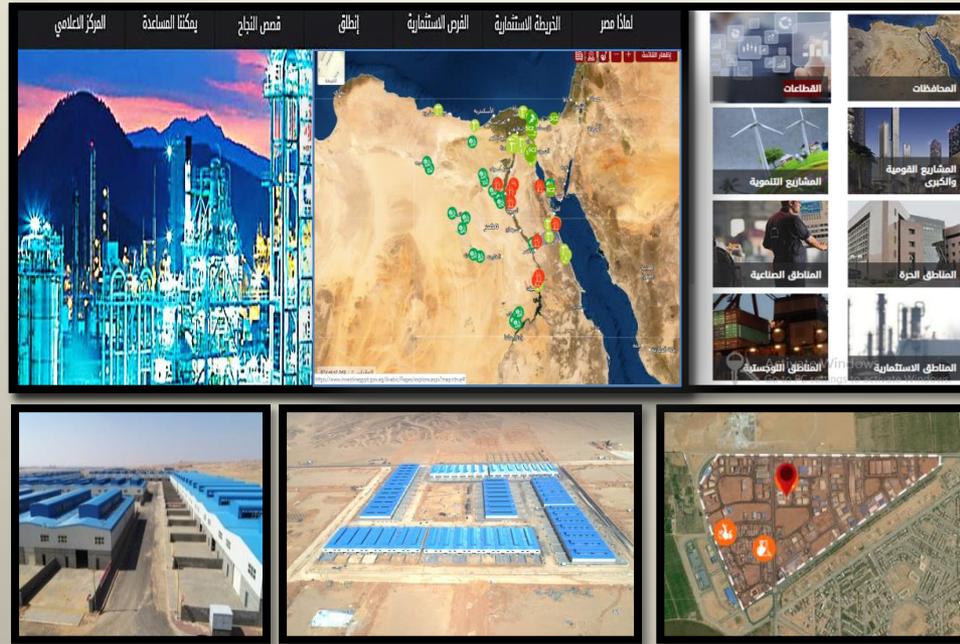
وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية بتطوير آليات الترويج للفرص المتاحة للإستثمار في السوق المصرية لتتضمن الفرص الإستثمارية المتنوعة أمام المستثمرين المصريين والأجانب وخاصة في إطار المشروعات القومية الكبرى الجاري تنفيذها في مختلف أنحاء الجمهورية لسد الفجوة بين الصادرات والواردات.

وحرصاً من الحكومة على إعلان مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص صدرت توجيهات السيد الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤ بتسولي المركز الوطني لتخطيط إستخدامات أراضي الدولة برئاسة اللواء أ.ح/ ناصر فوزي بالتنسيق مع وزارات (الإستثمار والتعاون الدولي - الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية - الصناعة والتجارة - التنمية المحلية - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - المالية) بوضع معايير وقواعد محددة لضمان تطبيق أسس الحوكمة عند تخصيص الأراضي الصناعية بما يضمن إستيعاب سماسرة الأراضي والحد من تسقيعها، وكذا يمكنه كافة الإجراءات المتعلقة بمنظومة تخصيص الأراضي الصناعية حيث إن قطاع الصناعة يعد من أهم القطاعات الإستثمارية بالإقتصاد المصري خلال المرحلة الحالية، حيث يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاجية وتقليل الواردات، كما أنه من أكثر القطاعات التي تدعمها خريطة مصر الإستثمارية مع إعطاء الأولوية في تخصيص لتوسعات المصانع القائمة الناجحة.

الهدف من البوابة الإلكترونية للخريطة الإستثمارية للمناطق الصناعية توفير مناخ جاذب للإستثمار ، وكذا وضع كافة الفرص الصناعية الإستثمارية علي قاعدة بيانات موحدة لمساعدة المستثمر في إيجاد الفرصة الإستثمارية المناسبة مع الحد من التدخل البشري في عمليات التقييم والبت وذلك لإرساء مبدأ الشفافية. مع سهولة الوصول الي الفرصة الإستثمارية وحجزها من أي موقع في العالم عن طريق شبكة المعلومات الدولية .

وفي هذا الإطار وجه السيد مدير المركز الوطني لتخطيط إستخدامات أراضي الدولة بعمل ورشة عمل دائمة بالمركز مشكلة من ممثلي الجهات المعنية وتم عقد ٣٠ مؤتمراً خلال تلك الفترة وتم عمل نموذج موحد لقاعدة البيانات الجغرافية المطلوبة وموافاة السادة المحافظين والهيئات إستيفانها وذلك لوضع خريطة موحدة للمناطق الصناعية علي مستوى الجمهورية مع إعداد بطاقة وصف لكل قطعة مما يسهل إمكانية حجزها مباشرة وتقليص المدة الزمنية للبت في طلبات المستثمرين ONLINE وميكنة كافة الإجراءات المتعلقة بمنظومة تخصيص الأراضي الصناعية. ووضع معايير وقواعد محددة مع سرعة الإنتهاء من تجارب التشغيل والبدء في إطلاق البوابة الحكومية .

وفي هذا الإطار تضافرت جهود كافة الوزارات والهيئات والمحافظات برئاسة السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء وذلك لإطلاق أول منظومة صناعية ميكنة على مستوى الجمهورية للأراضي الصناعية الشاغرة المعدة لل طرح التابعة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات وهيئة التنمية الصناعية والإستثمار ،



الموقع الجغرافي ← الموقع على الطبيعة ← تصميم الورشة / المصنع

وتضم الخريطة عدداً من المحاور، منها القطاعات والمحافظات والمشروعات القومية والكبرى والتنموية، إضافة إلى المناطق الحرة والإستثمارية والصناعية واللوجيستية، والمناطق التكنولوجية، فضلاً عن مراكز خدمات المستثمرين. الخريطة تجمع كل فرص الإستثمار المتاحة في مصر بمكان واحد، تتضمن كل المعلومات بداية من الأماكن الجغرافية، مروراً بالمزايا والقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، نهايةً بالتراخيص اللازمة لتنفيذ المشروع الاستثماري.

ومن خلال التعامل مع الموقع الإلكتروني للخريطة الإستثمارية للمناطق الصناعية يستطيع المستثمر أن يحصل على الخدمات التالية:
أولاً يوفر الموقع إمكانية إنشاء حساب إلكتروني للباحثين عن الفرص الإستثمارية، وهو ما يوفر عدداً من المزايا للمستخدمين، أهمها إضافة خيار قائمة الفرص الإستثمارية

المفضلة، وإرسالها للآخرين، وتحميل ملفات والمقارنة بينها، وتقديم اقتراحات لتطوير الخريطة..
ثانياً ويقوم المستثمر باختيار قطعة الأرض من خلال البحث ب (القطاع الصناعي أو المحافظة أو الموقع الجغرافي) طبقاً للنشاط المطلوب العمل به.
ثالثاً تظهر الفرصة موضح عليها كافة البيانات التي يحتاجها مستثمر لإختيار المشروع الصناعي من (مساحة / نوع النشاط / البنية التحتية / سعر المتر/ قيد الإرتفاع / التكلفة الإستثمارية المتوقعة) كما يتيح الموقع البيانات الخاصة بالخدمات الرئيسية التي يمكن أن يحتاجها المستثمر (بيانات عن المحافظة / مستشفيات / مطارات / موانئ / شبكة الطرق الرئيسية... الخ) حيث أصبح هناك إمكانية مقارنة الفرص في نفس القطاع وإتاحة خاصة الفرص المفضلة للمستثمر للوصول إليها مباشرة.

رابعاً يتم تحميل كراسة الشروط الخاصة بالفرصة لإمكانية إعلام المستثمر بكل

الظوابط والشروط اللازمة لحجر الفرصة، موضح بها نسب التقييم للمشروع وذلك لضمان معلومة المستثمر بمعايير واضحة للمفاضلة والتخصيص.
خامساً يتم إرفاق كافة المستندات المطلوبة online والتي تشمل بيانات المستثمر سداد رسوم التكاليف المعيارية وكراسة الشروط ومستندات تأسيس الشركة ودراسة العرض المالي والفني.
سادساً يتم دراسة الطلب بهيئة التنمية الصناعية ثم يتم البت في الطلب وإعلام المستثمر بالنتيجة سواء بالقبول أو سبب رفض الطلب من خلال الرسائل الإلكترونية.
فيماً يخص التأمين والدفع الإلكتروني تم عمل كافة التسيقات اللازمة مع وزارة الإتصالات لتأمين كافة بيانات المستثمرين والدفع لمطارات / موانئ / شبكة الطرق الرئيسية... الخ) حيث سيتم تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني من خلال شركة E-finance والتي ستقوم بإدارة وتشغيل منظومة التحصيل الإلكتروني بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والمحافظات والبنك المركزي.

الجديدة والمحافظات والبنك المركزي.

وجدير بالذكر انه سيتم طرح أكثر من ٢٠٥٠ فرصة كالتالي : ١٤٩١ فرصة بعدد ٥ مجتمعات عمرانية (١٥ مايو - برج العرب - طيبة الجديدة - السادات - العاشر من رمضان) بأجمالي مساحة ٤.٧٥ مليون ٢م تقريباً .

وكذا عدد ٥١٧ فرصة بالمحافظات (بورسعيد - قنا - كفر الشيخ - الوادي الجديد - المنيا - أسيوط - الاسماعيلية - القاهرة) بأجمالي مساحة ١مليون ٢م تقريباً وتم إدراج عدد ٤٢ فرصة تابعة للجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية. ولا يقتصر دور الخريطة على التعريف بالفرص الإستثمارية، بل تتيح المعلومات التي يحتاجها المستثمر لاتخاذ القرار، مثل معلومات ما قبل التأسيس، والخدمات الإلكترونية المتاحة للمستثمرين، والقوانين واللوائح والحوافز وكيفية استخراج تراخيص المشروعات، وقصص النجاح. بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي

، كما تتضمن الخريطة مكتبة افتراضية لجميع التشريعات المرتبطة بالإستثمار، والمنشورات الترويجية للإستثمار في مصر

تعطي الخريطة للمستثمر رؤية شاملة ومحدثة عن المناخ الإستثماري في مصر، حيث يتم تحديث بيانات الخريطة بصفة دورية عن طريق فريق العمل، الذي يبذل مجهوداً ضخماً لجمع وتفتيح هذه البيانات في ظل وجود قاعدة بيانات واضحة المعالم، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى إحداث تكامل صناعي في العديد من المناطق وربط المجتمع الصناعي ببعضه، مما يعظم القيمة المضافة للمنتج المحلي.

كما أن خريطة مصر الإستثمارية ستضم فرص مختلفة من حيث قيمة التمويل المطلوب، حيث تضم فرص لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثلما تضم فرص لإنشاء مشروعات كبيرة، وفرص للإستثمار في المشروعات القومية

ستتضمن خريطة الإستثمار الصناعي، عدد ٨ محافظات بالصعيد؛ اعتماداً على الميزات التنافسية والفرص الإستثمارية لكل محافظة وتشمل محافظات (قنا والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وأسوان وبنى سويف والأقصر) ، للحصول على أراض صناعية بالمجان على أن يكون نشاط المستثمر في أحد المجالات الصناعية التي تم تحديدها، وأن يقدم المستثمر دراسة جدوى فنية واقتصادية ومالية للمشروع لتقبلها الهيئة العامة للتنمية الصناعية طبقاً للمعايير التي يقرها مجلس إدارة هيئة التنمية الصناعية على أن تتضمن هذه الدراسة على الأخص نوع النشاط الصناعي المراد تنفيذه والجدول الزمني للتنفيذ ومدى قدرة المستثمر على تدبير التمويل اللازم لإقامة المشروع ومصدر هذا التمويل في حالة تنافس أكثر من مستثمر على مشروع واحد، فسترجح كفة صاحب الخبرة الأكبر في المجال، وجدوى المشروع، وإتاحة فرصة عادلة، من خلال الشفافية، والحوكمة الأفضل، دون التفرقة على أساس الجنس، أو حجم المشروع، والنطاق الجغرافي، أو جنسية المستثمر وذلك طبقاً لمراجعة نسب التقييم وإضافة معايير الرقابة الإدارية وإحتياجات السوق.